الشباب وحركات التغيير الجديدة

مدحت الزاهد

I ـ تقديم: خلفيّة التغيير

«الشباب» تعبيرٌ جذّابٌ لارتباطه بأحلام التغيير والثورة والتمرّد، لكنّه فضفاضٌ من الناحية العلمية. فالشباب فئةٌ عمريةٌ، لكنّه لا يمثّل كتلةً اجتماعيةً متجانسة: فهناك شبابُ رجال الأعمال، وشبابُ العمّال والفلاّحين والطلبة، وشباب الموظّفين، وشبابُ العاطلين عن العمل. ومن الناحية السياسية فإنّ هناك شبابًا ينتمون إلى الجهاد والإخوان المسلمين، أو إلى أحزاب المعارضة العلنية مثل التجمُّع والوفد والناصري والغد. وهناك شباب انصرفوا عن أية مشاركة سياسية، وهم المعروفون بـ «الكتلة الصامتة.» وهناك أيضًا شبابٌ ضاقوا بالمعادلة السياسية واستغنَوْا عن الأحزاب، فشاركوا في شقّ قنوات جديدة لحركات الاحتجاج ومنظمات حقوق الإنسان والجمعيات الأهلية وحركة المجتمع المدني وجماعات التغيير التي ارتفع صوتُها في مصر خلال الأعوام الأخيرة.

وتأتي حركاتُ التغيير الجديدة مشروطةً أولاً بالظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها الشبابُ المصري، وبالظروف الفكرية التي هُزمتْ خلالَها مشاريعُ التحرر الوطني والقومي ومشاريعُ التغيير الاشتراكي، ثم بضعف تأثير الأحزاب التقليدية وإيديولوجيّتها. وأخيرًا فقد ارتبط ظهورُ تلك الحركات الجديدة باشتداد الهجمة الاستعمارية على المنطقة، ونشوءِ جنينٍ لعولمةٍ إنسانيةٍ بديلةٍ تكافح تلك الهجمةَ داخل المنطقة وخارجها وتبتكر ـ بمنظومة فكرية مغايرة ـ طرقًا جديدةً للتصدّي للهيمنة. وبعد أن بدا لسنوات طويلة أنّ الأفق مسدود أمام الشباب للتعبير عن وجوده السياسي، تحرّكت الشريحةُ الأكثر يقظةً منه لحفر مسار آخر للعمل السياسي خارج النظام السياسي الرسمي حكومةً ومعارضةً. وسنحاول فيما يلي رصدَ أهمّ تلك الحركات.

II ـ حركات جديدة

١ ـ **اللجنة الشعبية لدعم الانتفاضة.** قد يكون جديرًا بالذكر أنّ أولى الحركات الشبابية المصرية الجديدة قد وُلدتْ تحديدًا في بوتقة مواجهة الوحشية الصهيونية في فلسطين. ويُعدّ ذلك مؤشّرًا هامًّا إلى أنّ الشباب يضعون القضيةَ الوطنيةَ والتصدّي للاستعمار في المقام الأول. فقد فَجَّرَ الهجومُ البربري على فلسطين عامَ ٢٠٠٠ موجةَ سخطٍ عارم، أدّت إلى ظهور «اللجنة الشعبية المصرية لدعم الانتفاضة الفلسطينية» في ١٣ أكتوبر من العام ذاته بمبادرة من مجموعةٍ من المثقفين مستقلةٍ عن الحكومة والأحزاب، تجتمع على هدف سياسي عريض هو تأييدُ الانتفاضة الفلسطينية بكلّ الطرق. وسرعان ما اتّسعت المبادرةُ بانضمام عمّال وفلاّحين وموظّفين وطلبة من مختلف محافظات مصر إليها، واتّفق الأعضاءُ المؤسِّسون أن تعمّ الدعوةُ مختلفَ المحافظات دون أن يَرْبط بينها البناءُ التنظيمي الهرمي، بل علاقاتُ التنسيق فحسب.

وقد تنوّعتْ أشكالُ دعم «اللجنة» لنضال الشعب الفلسطيني، بدءًا من عقد المؤتمرات والندوات، وصولاً إلى إرسال قوافل المساندة التي بدأتْ بقافلة في ٢٦ نوفمبر تحرّكتْ من القاهرة إلى العريش فمدينة رفح في مسيرة جماهيرية ضمّت آلافَ المواطنين لتسليم موادّ المعونة إلى مسؤول فلسطيني. وقامت اللجنة بحملةِ المليون توقيع لمطالبة الرئيس مبارك بطرد السفير الإسرائيلي من القاهرة، وتجميدِ كلّ أشكال التطبيع مع العدوّ الصهيوني. كما طالبتْ كوفي عنان، الامينَ العامَّ للأمم المتحدة، بتوفير الحماية الدولية للفلسطينيين تحت الاحتلال وتنفيذِ كلّ مقرّرات الأمم المتحدة الخاصة بحقّ الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامةِ دولتِه وحقِّ اللاجئين في العودة. وقد حقّق نشاطُ اللجنة نجاحًا كبيرًا بين الشباب في مختلف المحافظات والمناطق الريفية. ولجأت «اللجنةُ» أيضًا إلى المسيرات التي تَحْمل عرائض الاحتجاج، كما حدث في ٢٠٠١/٢/٢٨، حين توجّهتْ وفودٌ منها إلى القصر الجمهوري ومبنى الأمم المتحدة. ونَظّمتْ مظاهراتٍ شارك فيها مثقفون وممثلو أحزاب أمام مقرّ الجامعة العربية في ذكرى النكبة. وأقامت المهرجانات السياسية والفنية، واستخدمت الاعتصام وغيرَه للاحتفال بالذكرى الأولى للانتفاضة الأكثر من ذلك أنّ اللجنة استخدمتْ أشدَّ ألوان الاحتجاج، وهو الإضرابُ عن الطعام في ٢٠٠١/٣/٢٩ في ذكرى يوم الأرض، للتنديد بالحصار الإسرائيلي على الشعب

الفلسطيني وإغلاق مَعْبر رفح في وجه قافلة الدعم الشعبي الثانية التي وصلت العريشَ في ٢٠٠١/٣/٢٣.

وعملياً، فإنّ اندفاعَ الشباب من مختلف الروافد إلى تلك التجربة، وحماسَه لها، أَرْسَيا كلَّ أساليب عمل الحركات الجديدة اللاحقة على تجربة «اللجنة الشعبية لدعم الانتفاضة» كما بيّنت التجربةُ أنّ هناك خطّاً سياسيّاً يُعنى بالموضوع الوطني بالدرجة الأولى، وأنّ ذلك الخط سوف يواصل بقاءه بل وصراعَه مع خطوطٍ أخرى ستَشْهدها الحركاتُ الجديدة.

٢ ـ المجموعة المصرية لمناهضة العولمة. لم يكن لـ «اللجنة الشعبية لدَعْم الانتفاضة» أن تستمرّ طويلاً مع غياب شكل تنظيمي مُحْكم، ومع الانحسار النسبي للعدوان الإسرائيلي الذي اتّحدتْ في مواجهته. وهكذا التقت في خريف عام ٢٠٠١ مجموعةٌ أخرى من المثقفين لتشكّل «حركة أجيج،» وهو اختصارٌ عربيٌّ للتسمية الإنجليزية: «المجموعة المصرية لمناهضة العولمة.» هنا سنَلْمس بعدًا آخرَ من وعي الشباب السياسي، أيْ إدراكه لذلك التشابك المحليّ والعالميّ في مهمة التصدّي للهيمنة. واعتَبَرت المجموعةُ أنّ العولمة مفهومٌ يشير إلى محاولة القوى الاقتصادية الكبرى، وعلى رأسها أميركا، للاستحواذ على موارد وأسواق العالم واحتكارها وإزالةِ أيّ موانع حدودية أو دولية تعوّق ذلك الاستحواذَ، الأمرُ الذي يزيد من بؤس شعوب العالم وخاصةً في البلدان النامية. وقد عَدَتْ «أجيج» نفسَها جزءًا من الحركة العالمية المناهضة للعولمة ومؤسساتها، خاصةً صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

أقامت «أجيج» عدةَ ندواتٍ ومؤتمراتٍ دولية لتأييد نضال الشعبين العراقي والفلسطيني، وعَقدتْ صلاتٍ مع بؤر مناهضة العولمة في العالم، وشاركتْ في الأنشطة المعارضة للعولمة خارج مصر في منتديات پورتو أليغري وبومباي والاجتماع الأخير لمنظمة التجارة العالمية فى هونغ كونغ. كما أصدرتْ عدةَ كتيّبات هامة منها: **فضح التريبس** (اتفاقية إهدار حق المواطن في العلاج)، و**فضح الكويز** (الاتفاقية الاقتصادية التي تُلْزم مصرَ بإدخال عناصر إسرائيلية في إنتاجها لقبول ذلك الإنتاج في أوروبا)، وغير ذلك. وللمجموعة موقعٌ على شبكة الانترنت.

٣ ـ حركة ٢٠ مارس. من الطريف ملاحظةُ كيفيةِ تصاعد موجة اهتمام الشباب بالقضايا الوطنية في ظروف محدَّدة، وكيفيةِ تراجعها. فقد كان الموضوعُ الفلسطيني هو الذي أشعل حركةَ «اللجنة الشعبية لدعم الانتفاضة» كما رأينا، بينما نشأتْ «حركةُ ٢٠ مارس» عامَ ٢٠٠٣ في أعقاب الغزو الأميركي للعراق. فقد اتفق الشبابُ عبر رسائل المحمول على الخروج في اليوم التالي للغزو والاحتشاد في ميدان التحرير احتجاجًا على العدوان؛ ومن هناك توجَّهوا إلى مبنى السفارة الأميركية، حيث وَقعتْ مواجهةٌ شرسةٌ مع الشرطة المصرية. وتكرَّر المشهدُ ذاتُه في ساحة مسجد الأزهر. ثم امتدت الحركة إلى النقابات والمدن الأخرى.

والحقّ أنّ هذه الحركة ظهرت عمليّاً باعتبارها امتدادًا للدور السابق «للجنة الشعبية لدعم الانتفاضة،» ومحاوَلةً لتوحيد تلك الحركات الجديدة في جهدٍ واحد. وعملت الحركةُ تحت شعار: «ليكن ٢٠ مارس يومًا للاحتجاج الشعبي ضدّ الاستغلال والاستبداد على أرض مصر، وضدّ الاحتلال الأميركي ـ الصهيوني على أرض العراق وفلسطين.»

٤ ـ حركات مختلفة في عام الغزو الأميركي للعراق. كان عامُ الغزو الأميركي للعراق عامًا لاتساع ظهور حركات احتجاجية عديدة في مصر رَبَطَتْ بين قضايا الاستعمار والأوضاع الداخلية. ومن هذه الحركات: «حركة استقلال الجامعات،» وحركة «مهندسون ضدّ الحراسة،» و«اللجنة المصرية لمناهضة الاستعمار والصهيونية» التي تأسّستْ في ٢٠٠٣/٣/٢٤. ورغم أنّ نشاطَ هذه اللجنة وتأثيرَها في الشارع والجامعات ضعيف، إلاّ أنّها تشبّثتْ بطرح وجهة نظر محدَّدة أَبرزتْ خلالها قضيةَ المواجهة مع الاستعمار الأميركي والصهيونية باعتبارها القضيةَ الرئيسيةَ الأولى، وأنّ حلّ المشكلات الأخرى مرتبط بعمليةِ حسم الصراع مع الاستعمار كما شَدّدت اللجنةُ المذكورة على أنّه لا وجود للديموقراطية في ظلّ الاحتلال أو التبعية إلا شكلاً، وعلى أنّ الديموقراطية «صارت في المصطلح الأميركي اسمًا حركيّاً للاحتلال أو إملاءِ الشروط الاستعمارية تحت التهديد بالاحتلال.» واعتَبرت «اللجنةُ» أنّ دعم المقاومة العراقية هو المحورُ الأولُ في

الحركات المصرية الجديدة غير حزبية بالمعنى الهَرَمي القديم، وتحاول أن تتجاوز أزمةَ اليسار القديم ـ فكراً وعملاً.

أيّ حديثٍ أو مشروعٍ للتغيير أو الإصلاح السياسي، ودَعَتْ إلى اعتبار المقاومة العراقيّة ـ وعلى رأسها المقاومة المسلّحة ـ الممثّلَ الشرعيَّ والوحيد للشعب العراقي. وقد اقتصر نشاط اللجنة على إصدار البيانات والدراسات، وإقامة الندوات والمؤتمرات.

في الوقت ذاته ظَهرتْ حركاتٌ أخرى، كان تشكيلُها إشارةً واضحةً إلى انتقال عدوى النشاط إلى قطاعات جديدة من المثقفين مثل «حركة استقلال الجامعات.» تأسّستْ هذه الحركة عامَ الغزو في مارس، بمبادرة من عدد من أعضاء هيئات التدريس بجامعات مصر، لانتزاع استقلال الجامعات الفكري والإداري بعيدًا عن قبضة الدولة وأجهزة الأمن. وقد اختارت «٩ مارس» اسمًا لها تخليدًا للوقفة التاريخية للمفكّر أحمد لطفي السيِّد، وهو أوّلُ رئيسٍ لجامعة القاهرة (فؤاد الأول سابقًا)، احتجاجًا على تدخّل وزير المعارف حينذاك في شؤون الجامعة يوم ٩ مارس ١٩٣٢، عندما نقل الدكتور طه حسين عميد كلية الآداب من الجامعة إلى ديوان الوزارة، وقُبِلت استقالتُه، وظلّ خارج الجامعة حتى عام ١٩٣٥. وترسّخ تلك الحركةُ مفهومَ الاستقلال الفكري والعلمي والإداري والسياسي للجامعة المصرية، وقضايا البحث العلمي ومشكلاته، وأعدّت في ٩ مارس ٢٠٠٦ مؤتمرًا حول الحريات الأكاديمية. وقد حَقّقت الحركة نجاحًا ملحوظًا في خلق حالة من التفاعل بين مئات من أساتذة الجامعة الشباب، وفي عقد الاجتماعات، والخروج في مسيرات داخل الحرم الجامعي ـ وهو أمر كان مستحيلاً منذ سنوات. كما تمكّنتْ من فرض مطالب لها، مثل حصول عدد من الطلبة المتفوّقين على حقّ التعيين كمعيدين رغم أنف تقارير الأمن. وواجهت الحركةُ حظرَ الأنشطة الطلابية وسيطرةَ أجهزة الأمن على الانتخابات الطلابية. وليس للحركة قيادةٌ تنظيمية أو رئاسة، وإنْ كانت قد ظهرتْ بمبادرةٍ من الدكتور محمد أبو الغار.

وفي عام الغزو أيضًا ظَهرتْ حركةٌ مماثلةٌ هي حركة «مهندسون ضدّ الحراسة،» وتشكّلتْ من ثلاث كتل سياسية هي: المهندسون اليساريون، والإخوان، والقوميون. وسعت إلى استنهاض المهندسين وتجميعهم للتصدّي بشكل جماعي للدفاع عن مصالحهم، واستعادة النقابة من سيطرة الحراسة المفروضة عليها. وقد نجحتْ مؤخّرًا في تحقيق مطلبها. ولعلّ «حركة قضاة مصر» لاحقًا إنّما ظهرتْ بتأثير من إشعاع هاتيْن الحركتيْن.

٥ ـ حركات أعم وأكبر. وثمة أيضًا حركاتٌ أعمُّ وأكبر أبرزها:

أ ـ الحملة الشعبية من أجل التغيير. عامَ ٢٠٠٤، كان قد أصبح واضحًا أنّ في مصر حالةً سياسيةً نشطةً تعبِّر عن نفسها في غير مكان وغير طريقة، وأنّ تلك الحالة قد تَسْمح بحشدٍ أكبر لذلك الوجود السياسي. ومن هنا نشأت «الحملةُ الشعبيةُ من أجل التغيير» تحت شعار: «لا للتمديد لمبارك. لا لتوريث الحكم. الحرية الآن!». وجاء في البيان التأسيسي للحركة في ٩ سبتمبر: «لقد أصبح واضحًا بعد ٢٤ سنة من حكم الرئيس مبارك أنّ هذا النظام يقف عقبةً أمام فرص التغيير والتطوير الذي تحتاجه بلادُنا لمواجهة التحدِّيات التي تواجهها من مشكلات اقتصادية واجتماعية أدّت إلى استشراء الفساد وتدهور المرافق والخدمات وانفجار غول الأسعار وتردِّي مستوى معيشة المواطنين وتفاقم مشكلة البطالة، في الوقت الذي تواجه فيه تحدّياتٍ خارجيةً تهدِّد أمنَها الوطنيَّ وتتمثّل في استمرار السياسات العدوانية للدولة الصهيونية والاحتلال الأميركي للعراق.»

وحدّدت الحركةُ مطالبَها في:

«١ ـ تعديل الدستور بما يَسْمح بانتخاب رئيس الجمهورية من بين أكثر من مرشح، على ألاّ تتجاوز فترةُ رئاسته دورتين، وتقليص صلاحيات رئيس الجمهورية بما يَضْمن الفصلَ الحقيقيَّ ما بين السلطات. ٢ ـ إلغاء حالة الطوارئ وكافة القوانين المقيِّدة للحريات، والإفراج عن جميع المعتقلين والمسجونين في قضايا الرأي. ٣ ـ تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية بما يَكْفل الإشرافَ القضائيَّ الكامل على كافة مراحل الانتخابات »

ب ـ حركة كفاية. كانت مجلة الآداب قد خَصّصتْ ملفّاً قبل عام لحركة «كفاية» المصرية، ما لها وما عليها. ومع ذلك، فإنّ الإشارة إلى تلك الحركة هنا أمرٌ ضروريٌّ في سياق رصد الحركات الجديدة التي استوعبتْ أقسامًا واسعةً من الشباب. وقد تأسّست الحركة في ديسمبر ٢٠٠٤، بعد ظهور «الحملة الشعبية» المذكورة

أعلاه. وأشارت في بيانها التأسيسي إلى مخاطر الغزو والاحتلال الأميركي للعراق، والعدوان المستمرّ على فلسطين، وإلى مشاريع إعادة رسم خارطة الوطن العربي، ثم الاستبداد الشامل الذي يَحْكم مصرَ ويَسْتلزم إصلاحًا سياسيّاً يبدأ بتغيير الدستور وإنهاءِ احتكار السلطة والثروة. وقد تميزتْ «كفاية» بتحدِّيها للقيود المفروضة على التظاهر والاحتجاج في الشارع، واستطاعت بذلك جذبَ قطاعاتٍ عريضةٍ من الشباب والأنصار. ثم أنشأتْ بعد ذلك حركةً موازيةً لها هي «شباب من أجل التغيير» في يونيو ٢٠٠٥، وحركاتٍ أخرى مثل: «محامون من أجل التغيير،» و«أطبّاء من أجل التغيير،» و«نساء من أجل التغيير،» و«جامعيون من أجل التغيير،» و«رابطة الأمّهات المصريات» التي أصدرتْ بيانًا واحدًا ثم اختفت... بل وأنشأتْ حركةَ «أطفال من أجل التغيير» التي ظَهرتْ في يوليو ٢٠٠٥، ونشرت الصحفُ أنّ مؤسِّسها طفلٌ ابنُ لأحد المعتقلين، وسمِّيتْ بـ «كفاية الصغيرة!»

ج ـ شباب المثقفين. على الصعيد الثقافي برزتْ حركة «كتّاب وفنّانون من أجل التغيير» في ٢٠٠٥/٦/١٩، وضمّت ممثّلين عن مختلف أجيال الكتّاب، ووقّع بيانَها التأسيسي عددٌ من الشعراء والروائيين والفنانين منهم: أحمد فؤاد نجم، وبهاء طاهر، وإبراهيم أصلان، وأحمد الخميسي، ومحفوظ عبد الرحمن، وسمير مرقص، والمخرجان السينمائيان داود عبد السيد وعلي بدرخان. وأشار بيانُها إلى «أشواق المجتمع المصري إلى الحرية والتغيير،» وشَدَّد على رفض التمديد للرئيس مبارك وتوريث الحكم لابنه جمال. كما أكَّدَ حقَّ المواطنين في التظاهر السلمي والإضراب وكافة أشكال التعبير عن الرأي، مطالبًا بإلغاء قانون الطوارئ وكافة القوانين المقيِّدة للحريات، والإفراج عن المعتقلين السياسيين، ورفض كافة أشكال التدخل الأجنبي في الشأن الوطني المصري، ورفض التطبيع مع «العدو الصهيوني.»

ويُمْكن أن نضمّ إلى ذلك النوع من التحرك الثقافي ظهورَ جماعة «صحفيون من أجل التغيير،» و«جماعة ٥ سبتمبر » وقد تكوَّنتْ هذه الأخيرةُ لتقصِّي الحقائق في حادثة حريق مسرح بني سويف التي أدّت إلى مصرع نحو ثلاثين مسرحيّاً.

III ـ ملامح مشتركة؟

من الصعوبة بمكانٍ تحديدُ التمثيل النسبي للشباب المصريّ في كلّ تلك الحركات الجديدة. وأسبابُ ذلك عديدة، أوّلُها غيابُ أيّة إحصائيات وثانيها تداخُلُ وتعدُّدُ عضوية الفرد ذاته؛ فالعضو في حركة «صحفيون من أجل التغيير» قد يكون عضوًا في حركة «كفاية،» وفي حركة «أدباء وفنانون،» وغير ذلك. فعلى سبيل المثال فإنّ محمد فرحات عضوٌ في «كفاية» وعضوٌ أيضًا في حركة «شباب من أجل التغيير» وعضوٌ كذلك في الحزب الناصري!

تنظيميّاً، أولُ ما يَلْفت النظرَ في تلك الحركات الجديدة أنّها غيرُ حزبية بالمعنى الكلاسيكي للحزبية، أيْ لا تَعْتمد على البناء التنظيمي الذي يرتفع من القاعدة إلى القمة، بل هي أقرب إلى علاقات التنسيق والتعاون، مع وجود قيادة مؤثِّرة. كما أنّ أشكال عملها لا تتّسم بالثبات والديمومة. ثم إنّ أساليب ذلك العمل تختلف عمّا سبق، إذ تعتمد على شبكةِ الانترنت، ورسائلِ المحمول، إضافةً إلى المظاهراتِ، والضغوطِ الجماهيرية بهدف التغيير السلمي.

أمّا فكريّاً، فتتضمّن تلك الحركاتُ الجديدةُ توجُّهاتٍ وتياراتٍ قديمةً تَنْشط في أوعية جديدة، بدرجات من الاختلاف والتوافق، يرتسم خلالها مشروعٌ فكريٌّ مشتركٌ يضمّ شبابًا من مختلف المشارب الناصرية والماركسية والدينية والقومية. ويعتمد مشروعُ هؤلاء الشباب المشترك على مبادئ عامة. كالدعوةِ إلى الديموقراطية والإصلاح، والوعيِ بالطبيعة الموضوعية لصلات التأثير المتبادل بين قوى العالم، والرفضِ المشترك لسياسات النظام المصري ويَبْرز من ذلك خيطٌ من محاولات يسارية لتجاوز أزمة اليسار القديم، من حيث الطرحُ الفكري أو أساليبُ العمل. ويثير كلُّ ذلك حراكًا يَجْعل تلك الحركات هي الأكثرَ مرونةً داخل الحقل السياسي، والأكثرَ جاذبيةً للشباب المصري ومن الواضح أنّ معظم هذه الحركات يرتبط بهدف محدَّدٍ، أو موقَّت، أو بظرف سياسي ومع ذلك فإنّ معظمها قد نجح في أن يكون شرارةً تُومِضُ على الطريق. . دون أن تبلغ نهايتَه.

مدحت الزاهد

كاتب وصحفي. رئيس تحرير جريدة **التجمع** المصرية.